مؤتمر بروكسل السابع حول "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"

إجتماع وزراء الخارجية, 15.06.2023

السيد جوزيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية،معالي الوزراء، سعادة السفراء والمبعوثين، الزملاء الزميلات في المجتمع المدني السوري.

السيدات و السادة ..

أتحدث إليكم اليوم كعضو مشارك في غرفة دعم المجتمع المدني السوري، التي أسسها مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا بناء على قرار مجلس الأمن 2254 كآلية لإشراك المجتمع المدني السوري في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، عملت هذه الغرفة خلال عام ونصف وفق 4 مجموعات عمل، على استضافة خبراء من المجتمع المدني السوري متنوعين من حيث التخصص والجغرافيا، لبحث جملة من القضايا التي تأتي في صلب القضية السورية وتقاطع بين مختلف الجغرافيا السورية .

توزع الخبراء على أربع مجموعات وفق التخصص :

- مجموعة مساحة المجتمع المدني والقيم المدنية.
- مجموعة الاقتصاد والتعافي والتنمية.
- مجموعة أولويات الحماية للسوريين.
- ومجموعة الحوكمة المحلية واللامركزية.

تمكنت مجموعات العمل عبر نقاشات تقنية معمقة من كسر الاستقطاب السياسي، والعمل على بناء خطاب جامع قائم على قيم العدالة والديمقراطية والسلام.

وانا هنا بينكم، لأنقل لكم بأمانة مخرجات وتوصيات المجموعات الأربعة.

بداية

مساحة المجتمع المدني والقيم المدنية

فقد قدمت المجموعة قراءة واقعية للمخاطر التي تهدد الحيز المدني في كل أنحاء سوريا ووصلت الى اطار توافقي تعمل من خلاله الكيانات المدنية، لدعم بعضها، وتوسيع المساحات المتاحة للعمل المدني في كل المناطق، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية لكل منها.

تنظر المجموعة إلى المجتمعات المحلية كمحرك أساسي في التغيير الإيجابي، وذلك في مراحله المتعددة من التصميم للتنفيذ وانتهاء بالتقييم، و بالاستناد إلى ما تم جمعه من بيانات مصدرها مجموعة من الناشطات والناشطين فإن دعم مسار التغيير في سوريا يحتاج إلى عوامل أهمها:

1. حماية الفضاء المدني كعامل مساهم في خلق مرتكزات البيئة الآمنة، ويعتبر إصلاح القوانين الناظمة منطلقا مهما لتنظيم قواعد العمل للمنظمات والهيئات المدنية.
2. اعتماد فكر المواطنة منهجا في المراحل التعليمية المختلفة وفي الممارسة ضمن علاقات المؤسسات المدنية باتجاه عقد اجتماعي جديد في سوريا منسجم مع القيم المدنية.
3. توفير آليات شفافية بمعايير عليا، تعزز المساءلة المجتمعية الفاعلة.
4. تعزيز الشراكات المجتمعية المحلية، والانتقال نحو الحلول التنموية بالاعتماد على المجتمعات المحلية كضامن رئيسي، وتحفيز المشاركة المجتمعية.
5. تعزيز المساهمة المدنية في قضايا السوريات والسوريين المِلّحة، ويتصدر هذه القائمة قضية التعليم ومخاطر الفجوات التي أحدثتها سنوات الصراع واختلاف المناهج التعليمية.

ثانيا مجموعة الاقتصاد والتعافي والتنمية

مجموعة العمل حول الاقتصاد والتعافي والتنمية، طورت تحليل مشترك لأسباب الأزمة الاقتصادية. و سلطوا الضوء على تأثر الاقتصاد بمجموعة من العوامل، بما في ذلك الزلزال والأزمة اللبنانية والجفاف والآثار الجانبية للعقوبات. وأشاروا إلى أن فشل الحوكمة الاقتصادية وهيمنة نخب الحرب واقتصاديات الصراع وتراجع رأس المال البشري كانت من العوامل الرئيسية التي ساهمت في الانهيار الاقتصادي ، بالإضافة إلى التنافس الإقليمي، والاستقطاب الاجتماعي، وأضافوا أن تراجع عدد العمليات العسكرية وكثافتها لم يساهم في انتعاش اقتصادي في سياق يتسم باستمرار السياسات التي تتمحور حول الصراع والتدخلات الأجنبية.

ودعت المجموعة إلى جملة من التوصيات من أهمها:

- إعادة هيكلة الاقتصاد حيث تتمركز الموارد في يد السلطة الحاكمة دون عدالة في التوزيع.
- أن يلعب المجتمع السوري دورًا رئيسيًا في دعم النمو الاقتصادي، سواء من خلال منظمات المجتمع المدني أو المبادرات أو الشبكات والمؤسسات غير الرسمية على المستويين المحلي والوطني. والتركيز على دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة.
- تعزيز الاقتصاد التضامني من خلال تشجيع المشاريع الاقتصادية البديلة القائمة على التضامن والتي تنهي تدريجياً أنشطة تجار الأزمات، وتضمن التعافي المبكر.
- تبني الجهات الفاعلة الخارجية والجهات المانحة نهجا عادلا في التدخلات مما يساهم في تخفيف التنافس السلبي بين المجتمعات المحلية.
- التركيز على الحلول المستدامة من خلال ربط كل الدعم بأهداف التنمية المستدامة وتشجيع المساءلة.
- كما قدموا عددا من التوصيات الهامة لتعزيز السيادة الغذائية ومنها استراتيجية "مراكز التلاقي التنموية".

ثالثا مجموعة أولويات الحماية للسوريين

أما مجموعة الحماية فقد بحثت في معايير البيئة الآمنة وأكدت على ضرورة إيجاد حد أساسي من الحماية لكل السوريات والسوريين وأوصت بما يلي:

- إنهاء الانفلات الأمني و وقف الاعتقال التعسفي و إلغاء المتابعات الأمنية و إعادة المصادرات.
- الكشف عن مصير المعتقلين والمختطفين والمختفين قسرا لدى كافة الأطراف في كامل سوريا و الإفراج عنهم.
- ضمان العودة الآمنة و الطوعية للاجئين إلى أماكن سكناهم الأصلية أو مايختارونه، مع ضمان سلامة العائدين.
- ضمان الوصول المرن للثبوتيات (شخصية - ملكية - سفر).
- تحسين الأوضاع المعيشية عبر تأهيل البنى التحتية ودعم مشاريع التعافي المبكر والتنمية الاقتصادية.

وأخيرا مجموعة الحوكمة واللامركزية

أما مجموعة الحوكمة واللامركزية والتي كنت أحد أعضائها فقد رأينا أن اللامركزية خطوة أساسية في ضمان وحدة البلاد وبناء السلام وبدء عملية التحول الديمقراطي فيها. واقترحت أن يستخدم الإطار القانوني الحالي (قانون الإدارة المحلية 107) مدخلاً مناسباً لمراجعة التجربة واقتراح إصلاحات في الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية لتطوير الحوكمة بالاستفادة من تجارب جميع المناطق في سوريا والخبرات التي طورت فيها

وعليه نقدم التوصيات التالية :

1. بداية على الرغم من عدم كفاية قانون الإدارة المحلية ، إلا أنه يمكن البناء على بعض محدداته وخاصة موضوع تطوير خطة وطنية للامركزية كمساحة حوارية تشمل الجميع. إذ يجب تطوير أطر قانونية لضمان صلاحيات محلية أوسع للسلطات المحلية بما يضمن قرب صناع القرار من احتياجات المجتمعات والمواطنين، وبما يعنيه هذا من تطوير للقوانين الانتخابية لتكون أكثر عدالة وإنصافاً وتمثيلاً للمواطنين.
2. يجب توسيع الصلاحيات المحلية لضمان حصص مؤثرة للاستثمار لصالح المجتمعات المحلية وبما يضمن عدالة التوزيع وطنياً ومحلياً.
3. يتيح النقاش حول اللامركزية مساحات حوارية على مستويات متعددة ويفتح الباب أمام مكتب المبعوث الخاص لاستخدامها في سياق العملية السياسية ليس فقط فيما يتعلق بسوريا المستقبل ولكن لإيجاد حلول قابلة للتطبيق في سوريا الراهنة بما يخدم مصالح السوريين.
4. نؤكد ضرورة دعم الإدارات المحلية القيام بأدوارها الجديدة ما بعد الخدمية ولكافة الجغرافيا السورية مع اعتماد مقاربات متشابهة تجميعية بينها.

وأكدت جميع المجموعات ضرورة ضمان حقوق النساء والشباب ومصالحهن في كل من المحاور الأربع.

السيدات والسادة.....

بعد عقود من سعي السوريات والسوريين نحو الديمقراطية، وأكثر من ١٢ عاما من المعاناة، سنبقى في المجتمع المدني، نسعى للوصول إلى دولة ديمقراطية ،مدنية، عصرية، بعيدة عن الاستبداد والعنف ،والتطرف وتحقق تطلعاتنا. ونعمل للحفاظ على وحدة واستقرار سوريا وتحقيق تماسكها المجتمعي وبناء مستقبلها.

ورغم حالة الاستعصاء التي تمر بها سورية، والانقسام بين قوى الأمر الواقع ، وفي ظل جمود تام للعملية السياسية، وخلق مسارات موازية غير مرتبطة بمضمون القرار 2254 وعدم وجود تحرك دولي حقيقي لمعالجة هذا الواقع، فإن الفضاء المدني السوري يبقى حاملاً رئيسياً لقيم الحراك الديمقراطي للشعب السوري، وإن "المساحات المشتركة" الآمنة التي تشكل فرصة للحوار السوري-السوري بين منظمات المجتمع المدني، ستساهم في إحراز تقدم إيجابي نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254. عبر إنتاج رؤى، واستراتيجيات، ومقاربات عمل ،وبرامج جديدة، تمكننا من التقدم نحو تحقيق أهدافنا . ضمن بيئة ديمقراطية تراعي معايير حقوق الإنسان و تحتفي بالحرية والاختلاف.. والتنوع..

تقرير - مجموعة العمل التخصصية حول الحوكمة المحلية واللامركزية-2023

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني (CSSR) في يناير 2016 من قبل مكتب المبعوث الخاص لسوريا كآلية للتشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. من خلال CSSR، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاجتماع والتفاعل وتقديم رؤاهم وأفكارهم إلى مكتب المبعوث الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين.

تهدف هذه الآلية إلى جعل عملية الوساطة في الأمم المتحدة أكثر شمولاً.

يقع الإشراف العام والتوجيه على CSSR على عاتق OSE-Syria.
تم تفويض مركز NOREF النرويجي لحل النزاعات والمؤسسة السويسرية للسلام من قبل OSE لتقديم الخبرة المنهجية والدعم التشغيلي والتقني للعملية.

الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن ملخصات الأنشطة المختلفة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.

اتصال contact@cssrweb.org www.cssrweb.org